

Distr.: General
25 September 2020
Arabic
Original: English

الجمعية
المجلس



الدورة السادسة والعشرون

كينغستون، 6-31 تموز/يوليه 2020

البند 13 من جدول الأعمال المؤقت للجمعية*

تقرير اللجنة المالية وتوصياتها

البند 14 من جدول أعمال المجلس

تقرير اللجنة المالية

تقرير اللجنة المالية

أولاً - مقدمة

1 - خلال الدورة السادسة والعشرين للسلطة الدولية لقاع البحار، التي افتتحت رسمياً في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2020 عن طريق تعميم رسالة موجهة من الرئيس، عقدت اللجنة المالية جلستين رسميتين، فضلاً عن الجلسات غير الرسمية المبينة أدناه. وشارك في الجلسات أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: أندري برزبيتشين، وديفيد ويلكنز، وديدي أورتلاند، ودنكان موهوموزا لافي، وفريدا أرماس - فيرتر، وكينيث وونغ، وكيري - آن سيولدينغ، وقسطنطين ج. مورافيوف، ونيان لين أونغ، ويدا أوماسانكر، ورينادو ستوراني. ووفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة، شارك كل من فوجيموتو شوكو وفيليب ديكسون وزينو أوزارار في الجلسات قبل انتخابهم رسمياً من قبل الجمعية، بعد أن رشحتهم دولهم بوصفهم مرشحين بديلين. وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أقرت اللجنة جدول أعمالها (ISBA/26/FC/1)، وقررت أن يواصل أندري برزبيتشين رئاسة اللجنة إلى حين انعقاد جلستها المقبلة بحضور الأعضاء شخصياً.

2 - وقبل الدورة السادسة والعشرين، عقدت اللجنة ست دورات عن بعد، وذلك في 6 و 26 أيار/مايو و 6 و 8 و 10 تموز/يوليه و 29 أيلول/سبتمبر، على التوالي. وبناء على مقترح عممه الرئيس في 5 حزيران/يونيه 2020، وافقت اللجنة على استخدام الجلسات عن بعد للمضي قدماً في تنفيذ بنود جدول الأعمال بهدف الحد من الحاجة إلى عقد جلسات بحضور الأعضاء شخصياً في تشرين الأول/أكتوبر. وليس المقصود من الجلسات التي تعقد عن بعد أن تكون وسيلة تلجأ إليها اللجنة لاتخاذ قرارات نهائية بشأن أي مسألة من المسائل، بل أن تبيّن مناقشة التقارير وغيرها من المسائل التي تحتاج اللجنة إلى النظر فيها

* ISBA/26/A/L.1



الرجاء إعادة استعمال الورق

141020 071020 20-12594 (A)



بغية تقليل الوقت اللازم للمناقشة أثناء الجلسة الرسمية. وعُقدت الجلسات في شكل حلقات دراسية شبكية باستخدام برنامج Microsoft Teams الذي تديره الأمانة. وبلغت مدة كل جلسة ساعتين كحد أقصى، وتراوحت مواعيد عقد الجلسات بين الأوقات التي تلائم آسيا والأوقات التي تلائم أوروبا الغربية. وسُجّلت وقائع كل جلسة لصالح الأعضاء الذين تعذر عليهم الحضور.

3 - كما تم الاتفاق على أن يقوم الرئيس، بعد كل جلسة عن بعد، بالتعاون مع الأمانة، بإعداد مذكرة غير رسمية عن المناقشة والنقاط الرئيسية المنبثقة عنها وتعميمها على جميع أعضاء اللجنة، وقد جرى العمل بهذا الاتفاق. ومُنح أعضاء اللجنة مهلة خمسة أيام عمل لتقديم أي تصويبات أو تعديلات على المذكرة. ثم جُمعت المذكرات عن كل الجلسات التي عُقدت عن بعد وأُتيحت للجنة قبل موعد انعقاد الدورة التالية.

4 - وقبل دورة تشرين الأول/أكتوبر، اتفق على أن يعيّن الرئيس أيضا مذكرة إحاطة على اللجنة يقترح فيها منهجية عمل لتناول بنود جدول الأعمال. وقد يشمل ذلك اعتبار أن البنود التي لا يُطلب فيها من اللجنة سوى أن تحيط علماً بتقرير ما (البنود 4 و 7 إلى 9 من جدول الأعمال) قد "تم الاطلاع عليها" (أي دون إجراء مزيد من المناقشات) والانتقال مباشرة إلى مناقشة بنود أخرى من جدول الأعمال دون أي عرض آخر من جانب الأمانة (البنود 5 و 6 و 10 و 11). وسيحاول الرئيس، حيثما أمكن، تحديد النقاط الرئيسية التي ستناقش في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال بغية التعجيل بمناقشة ذلك البند. كما سيقوم الرئيس، بالتعاون مع الأمانة، بإعداد مشروع مقرر أولي للجنة المالية للنظر فيه خلال الدورة المقبلة، على أن يعيّن قبل الدورة.

5 - ولوحظ أن الإجراءات المذكورة أعلاه يقصد بها التعجيل بأعمال اللجنة، وقد اتفق عليها دون المساس بحق كل عضو من أعضاء اللجنة في إثارة أي مسألة وفقا للنظام الداخلي.

ثانيا - تنفيذ ميزانية الفترة المالية 2019

6 - زوّدت اللجنة بتقرير عن ميزانية الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، ويعرض لمدى تنفيذها. وأظهر التقرير زيادة في الإنفاق قدرها 307 350 دولارا (أي بنسبة 3,23 في المائة)، وقدم معلومات عن بنود الميزانية التي تتسم بتباين كبير بين النفقات المقررة والنفقات الفعلية. وطلبت اللجنة إيضاحات بشأن مسائل شتى وحصلت عليها، منها مثلا تكاليف الموظفين العامة، وخدمات المؤتمرات، وتكاليف الإيجار، والترجمة الشفوية عن بعد، ومعدات الدعم، وتنفيذ البرامج التي تحقق وفورات نتيجة للتمويل من خارج الميزانية. وأحاطت اللجنة علما بالتقرير المتعلق بأداء الميزانية للفترة المالية 2019.

ثالثا - حالة صندوق رأس المال المتداول

7 - زوّدت اللجنة بتقرير عن حالة صندوق رأس المال المتداول. وعقب الزيادة في ميزانية السلطة، سجّل مستوى صندوق رأس المال المتداول زيادة ليصل إلى 750 000 دولار، وكانت آخر زيادة فيه بمبلغ 90 000 دولار، وقد أقرتها الجمعية في عام 2019. وفي 5 أيار/مايو 2020، كان رصيد صندوق رأس المال المتداول يبلغ 655 556 دولارا، إلى جانب مبلغ آخر قدره 4 444 دولارا يُحصّل خلال الفترة المالية 2019-2020.

8 - وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير عن حالة صندوق رأس المال المتداول. وقُدِّم توضيح بشأن مبلغ 4 444 دولاراً الذي كان من المقرر تحصيله في الفترة المالية 2019-2020، في ظل زيادة قدرها 90 000 دولار في المستوى المعتمد للصندوق تُوزَع على السنوات الأربع المقبلة.

رابعاً - حالة المساهمات والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك الجدول الإرشادي للأنصبة المقررة في الميزانية الإدارية للفترة المالية 2021-2022

9 - زُوِّدَت اللجنة بتقرير عن حالة المساهمات في 5 أيار/مايو 2020 (ISBA/26/FC/4) ويعرض تكميلي عن المساهمات غير المسددة عن الفترة المشمولة بالتقرير والفترات السابقة أعدته المجموعات الإقليمية في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأظهر العرض أن نسبة تحصيل المساهمات لعام 2020 بلغت 86 في المائة، أي أن نسبة 14 في المائة لم تسدد، ولا يزال مبلغ 983 171 دولاراً غير مسدد عن السنوات السابقة. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء مقدار المتأخرات وارتفاع عدد الأعضاء (51 دولة) الذين تأخروا عن السداد لمدة تزيد على سنتين. وحثت الأمين العام على مواصلة جهوده لتحصيل المساهمات غير المسددة، بما في ذلك عن طريق إثارة المسألة مع المجموعات الإقليمية الأكثر تضرراً.

10 - أوصت اللجنة بأنه، تمثيلاً مع أحكام الفقرة 2 (هـ) من المادة 160 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ينبغي أن يستند جدول الأنصبة المقررة في الميزانية الإدارية للسلطة الدولية لعامي 2020 و 2021 إلى جدول الأنصبة المقررة المستخدم في الميزانية العادية للأمم المتحدة للأعوام 2019 إلى 2021، على أن تتم مراعاة الحد الأقصى لمعدّل الأنصبة المقررة وقدره 22 في المائة والحد الأدنى وقدره 0,01 في المائة، والاختلافات في العضوية، ومساهمة الاتحاد الأوروبي.

خامساً - تقرير مراجعة الحسابات عن حسابات السلطة الدولية لقاع البحار لعام 2019

11 - أحاطت اللجنة علماً بتقرير مراجعة الحسابات ورسالة الإدارة. وقد زُوِّدَت اللجنة بالبيانات المالية المراجعة ويعرض يُبرز الملاحظات الرئيسية وفئات المركز والأداء الماليين. وتم التشديد على أن أي نقص في الميزانية في السنوات المقبلة من شأنه أن يتسبب في الإبلاغ عن خسارة مقابلة في البيانات المالية. وطلبت اللجنة إيضاحات بشأن ملاحظات مراجعة الحسابات المتعلقة بالحسابات الاكتوارية لخصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات عام 2018 التي سُجِّلت في عام 2019، وحصلت على تلك الإيضاحات. وأشارت الأمانة إلى أنها طلبت إجراء تقييم اكتواري مستقل على النحو الذي يطلبه مراجع الحسابات.

سادساً - حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة والمسائل ذات الصلة

12 - زُوِّدَت اللجنة بتقرير عن حالة الصناديق الاستثمارية للسلطة الدولية لقاع البحار والمسائل ذات الصلة، وبمعلومات مستكملة عن رصيد الصناديق حتى 24 نيسان/أبريل 2020 (ISBA/26/FC/2). وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير وبالمعلومات المستكملة، التي قدمتها الأمانة.

ألف - صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة

13 - لاحظت اللجنة أنه في 24 نيسان/أبريل 2020، بلغ رأس مال صندوق الهبات 3 513 567 دولاراً، وبلغت الفائدة المتراكمة 806 350 دولاراً، بينما بلغت النفقات 610 209 دولارات. وأوضحت الأمانة، رداً على أحد الأسئلة، أن سعر الفائدة الحالي هو 4 في المائة.

باء - صندوق التبرعات الاستثماري المنشأ بغرض تسديد تكلفة اشتراك أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية

14 - لاحظت اللجنة أن التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء ومن المتعاقدين مكنت من مشاركة الأعضاء المعنيين من البلدان النامية في الجزء الأول من الدورة السادسة والعشرين. وأقرت اللجنة بأن شركة Global Sea Mineral Resources NV قد قدمت مساهمة قدرها 10 000 دولار وبأن أربعة متعاقدين اختاروا دفع مبلغ 6 000 دولار على أساس طوعي، وشجعت المتعاقدين الآخرين على أن يحذوا حذوهم. ولاحظت اللجنة بقلق أن رصيد الصندوق كان يبلغ 25 990 دولاراً فقط في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، فكررت نداءها من أجل تقديم المزيد من التبرعات، بما في ذلك من المراقبين، باعتبار ذلك وسيلة حيوية لتأمين مشاركة الأعضاء من البلدان النامية في اجتماعات الهيئتين الفرعيتين التابعتين للسلطة.

جيم - صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة الدولية لقاع البحار من الدول النامية في اجتماعات المجلس

15 - لاحظت اللجنة أن رصيد صندوق التبرعات الاستثماري لدعم مشاركة أعضاء مجلس السلطة من الدول النامية في اجتماعات المجلس يبلغ 20 579 دولاراً. ولاحظت اللجنة أيضاً أنه لم ترد أي مساهمات جديدة منذ كانون الأول/ديسمبر 2019.

دال - الصندوق الاستثماري لتقديم الدعم للسلطة الدولية لقاع البحار من مصادر خارجية عن الميزانية

16 - لاحظت اللجنة أن مجموع الأموال المتاحة لدعم السلطة من مصادر خارجية عن الميزانية بلغ 433 885 دولاراً في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

هاء - صندوق التبرعات الاستثماري لتوفير الأموال اللازمة ذات الصلة بعمل الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار لشؤون المؤسسة

17 - لاحظت اللجنة أن الرصيد بلغ 5 968 دولاراً في 24 نيسان/أبريل 2020.

واو - إنشاء صندوق استرداد التكاليف لصالح السلطة الدولية لقاع البحار

18 - أحاطت اللجنة علماً بإنشاء الأمين العام لصندوق استرداد التكاليف في كانون الثاني/يناير 2020، عملاً بالمادتين 5-5 و 5-6 من النظام المالي (ISBA/ST/SGB/2020/2)، وأقرت ذلك. وقدمت الأمانة توضيحاً بشأن الغرض من الصندوق، وهو ضمان المزيد من الشفافية في المحاسبة وفقاً للمعايير المحاسبية

الدولية للقطاع العام، واسترداد واحتساب مختلف النفقات العامة والتكاليف غير المباشرة التي يصعب تحديدها كميًا. وأوضح أن استرداد التكاليف بنسبة 13 في المائة يُطبق وفقا للمعايير الموحدة للأمم المتحدة.

سابعاً - وضع القواعد والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالتقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة عملاً بالفقرة 7 (و) من الفرع 9 من مرفق اتفاق عام 1994

19 - واصلت اللجنة مناقشاتها بشأن التقاسم المنصف للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية المستمدة من الأنشطة الممارسة في المنطقة. ونظرت اللجنة، أثناء جلستها المعقودة عن بعد في 26 أيار/مايو 2020، في تقرير تكميلي عن صيغ التوزيع البديلة، استناداً إلى طلبها في عام 2019. ولاحظت اللجنة أن التقرير التكميلي قام، وفقاً لمقاييس انعدام المساواة النسبي والرعاية الاجتماعية على الصعيد العالمي المقبولة على نطاق واسع، بعرض وتقييم ثلاث صيغ بديلة لتخصيص مبلغ معين من الإتاوات المتاحة للتوزيع على نحو عادل ومنصف. وبالإضافة إلى الصيغة المقدمة في عام 2019، تضمنت الصيغ الجديدة صيغة تنطوي على حد أدنى وحد أقصى، وصيغة تستند إلى متوسط هندسي، بدلاً من المتوسط الحسابي. ولوحظ أن المفهوم الأساسي الذي يكمن وراء كل صيغة من هذه الصيغ هو حساب عدد سكان كل بلد على حدة كنسبة مئوية من المجموع العالمي، وهو ما سيكون متسقاً تماماً مع مبدأ أرسطو المتمثل في الإنصاف أو التناسب. ثم يعدّل هذا التوزيع من خلال توزيع الوزن الاجتماعي بطريقة تعيد توزيع الدخل من الدول الأطراف المرتفعة الدخل إلى البلدان النامية المشار إليها في المادة 140 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعقب الجلسة المعقودة عن بعد، طلبت اللجنة نموذجاً لتمكينها من تصوّر ومقارنة أثر كل صيغة على أي عضو من أعضاء السلطة في إطار مختلف السيناريوهات، وقد زُوِّدت بهذا النموذج.

20 - ودون المساس بمناقشتها لصيغة التوزيع المنصف، نظرت اللجنة أيضاً فيما إذا كان من الممكن اعتماد نهج بديل أو تكميلي يتمثل في إنشاء صندوق عالمي يمكن استخدامه في دعم المنافع العامة العالمية، أو في الاستثمار في رأس المال البشري والمادي، أو في إجراء بحوث في أعماق البحار وحفظها. ويمكن لهذا الصندوق أن يؤدي إلى دعم وتعزيز المعارف بشأن أعماق البحار، التي تشكل منفعة من المنافع العامة العالمية. وتشمل هذه المعارف، على سبيل المثال، المعرفة العلمية بشأن البيئة البحرية في المنطقة، وبناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للتعددين في قاع البحار العميقة (مثل زيادة عدد المواطنين ذوي الكفاءة التقنية في موضوع قاع البحار)، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا الجديدة التي تقلل إلى أدنى حد من الأثر البيئي للتعددين في قاع البحار العميقة. كما اقترح أن يدعم الصندوق أيضاً إنشاء مراكز إقليمية للبحث العلمي والتكنولوجي البحري. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالمناقشات التي جرت في المجلس خلال الجزء الأول من الدورة السادسة والعشرين، والتي أكدت الوفود خلالها على ضرورة النظر في إنشاء صندوق مخصص للبحث والتدريب في مجال البيئة، يكون منفصلاً عن صندوق التعويضات البيئية المقترح، ولاحظت أن عدداً من المقترحات قد قُدِّم لتوسيع نطاق هذا الصندوق ليشمل، على سبيل المثال، إجراء البحوث لتوليد المعلومات بغية استعراض خطط الإدارة البيئية الإقليمية.

- 21 - ودون التوصل إلى أي قرار ودون المساس بمناقشتها العامة بشأن مسألة التقاسم المنصف، طلبت اللجنة إلى الأمانة أن تقدم إليها تقريراً عن زيادة تطوير مفهوم الصندوق العالمي، الذي ينبغي أن يتضمن، في جملة أمور، العنصرين التاليين: (أ) سبل إدارة هذا الصندوق، والخيارات المتاحة للاستفادة منه ولرصد النتائج وتقييمها؛ و (ب) تقديم لمحة عامة عن كيفية إدارة الهيئات الدولية للأموال الأخرى المحصّلة من مصادر محايدة من أجل التعرف على نقاط القوة والضعف عند القيام بالمحاولات الحالية أو الماضية.
- 22 - وأكدت اللجنة أهمية الاستفادة من الممارسات المتبعة في منظمات أخرى، والنظر في كل من الكفاءة والإنصاف، ودراسة الأدلة التجريبية، والتعلم من خبراتها. وقد اقترحت أمثلة من قبيل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، بوصفها مراجع محتملة وجهات شريكة محتملة في المستقبل. وأكدت اللجنة أيضاً على ضرورة أن تستند اعتباراتها إلى أهداف الاتفاقية وأن تأخذ في الاعتبار الخطة الاستراتيجية للسلطة، ولا سيما جوانب المساعدة الإنمائية، وتعزيز الاستقلال الذاتي والتوزيع الإقليمي فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين.
- 23 - وقررت اللجنة الإبقاء على مسألة التقاسم المنصف مدرجة في جدول أعمالها بغية إعداد تقرير لتتظر فيه الجمعية في عام 2021.

ثامنا - الميزانية المقترحة للفترة المالية 2021-2022

- 24 - زوّدت اللجنة بعرض للاحتياجات المقترحة من الميزانية للفترة المالية 2021-2022 (ISBA/26/A/5-ISBA/26/C/18). وأكد الأمين العام أنه بالمقارنة مع ميزانيات السنوات السابقة، فإن هذه الميزانية تعطي الأولوية لتدابير الاقتصاد في التكاليف مقابل الاحتياجات الواقعية للسلطة لتجنب النقص في الميزانية وزيادة في الإنفاق. وقد كفلت الاستراتيجية التي طُبِّقت أثناء إعدادها الإبقاء على المعدلات النسبية للنفقات عند مستوى مماثل للفترة السابقة دون التأثير على النفقات الإدارية والبرنامجية، مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الشفافية ووضع منهجية للميزنة على أساس النتائج تريبط النواتج المستهدفة بالخطة الاستراتيجية.
- 25 - وفيما يتعلق بتكاليف الموظفين، أوضح أن الوظائف الأربع الجديدة المقترحة هي جميعها وظائف على أساس التفرغ. وتُشغل ثلاث من هذه الوظائف الأربع حالياً على أساس مؤقت. وبلغت التكلفة الإضافية للوظائف الأربع حوالي 1 في المائة من مجموع تكاليف الموظفين. وردا على أحد الأسئلة المطروحة، أوضحت الأمانة العامة أيضاً أن مهام مصمم الرسوم المقترح كانت قد أُسندت في السابق إلى خبراء استشاريين. وبما أن هذه الوظيفة قد أُدرجت في الميزانية برتبة متدنية نسبياً (ف-2)، فسيكون الحفاظ على القدرة الداخلية بدلاً من الاعتماد باستمرار على الاستعانة بمصادر خارجية أكثر فعالية من حيث التكلفة. وسيضطلع مصمم الرسوم أيضاً بمهام تحريرية من شأنها أن تعزز الكفاءة عموماً في السلطة. ولوحظ أن النفقات في إطار البرنامج 2-5 سيجري تخفيضها لتعويض تكاليف الوظيفة الجديدة وتأدية تلك المهام داخلياً.
- 26 - وفيما يتعلق بخدمات المؤتمرات، تم التأكيد على أن فترة الميزانية السابقة شهدت نقصاً حاداً في الموارد المخصصة لها، وهو ما كان السبب الرئيسي وراء الزيادة في الإنفاق في عام 2019. وبالنظر إلى عبء العمل الذي يتوقع أن تتحمله السلطة فيما يخص المفاوضات بشأن مشروع نظام الاستغلال، سيشهد زيادة كبيرة لا محالة إذا ما كان يتعين على السلطة الإبقاء على خطة الاجتماعات بنفس الوتيرة

وتحقيق نتائج ناجحة. وبذلت الأمانة جهوداً متضافرة لخفض التكاليف الإجمالية، مثل التنقلات المحلية والعمل الإضافي، وكذلك الاستفادة كلما أمكن من رأس المال البشري المحلي لتحقيق مزيد من الوفورات. وطُرح سؤال بشأن تكاليف خدمات إعداد التقارير عن نشرة مفاوضات كوكب الأرض. وأفادت الأمانة بأن التكلفة تبلغ قرابة 150 000 دولار سنوياً وأنه لا يمكن إدراجها في الميزانية المقترحة. وكان ذلك مثلاً على التضحيات التي بُذلت، بيد أن عدة وفود قد أعربت عن تقديرها لتقارير النشرة. ولوحظ أيضاً أنه على الرغم من الجهود التي بذلها الأمين العام، فقد نفذت مبالغ التبرعات المقدمة لدعم خدمات إعداد التقارير.

27 - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الزيادة الكبيرة في التكاليف المرتبطة باستئجار مركز المؤتمرات في جامايكا. وجرى توضيح أن رسوم الإيجار لا تشمل التكاليف المرتبطة بالأثاث الإضافي، والمرافق المخصصة للمندوبين، والمعدات أو الخدمات من قبيل البث المباشر وشاشات الفيديو والمعدات السمعية البصرية، التي يتعين على السلطة أن توفرها جميعاً وتدفع تكاليفها. وطلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يناقش مع الحكومة المضيفة إمكانية استعراض تلك التكاليف بما يتماشى مع اتفاق البلد المضيف، وطلبت تقديم تقرير أكثر تفصيلاً عن تكاليف مركز المؤتمرات في جامايكا أثناء جلستها المقبلة.

28 - ولاحظت اللجنة أن بالإمكان تحقيق وفورات قدرها 195 000 دولار سنوياً عن طريق اعتماد خدمات الترجمة الشفوية عن بعد بالكامل لجلسات المجلس والجمعية (الجدول 1 في الوثيقة ISBA/26/A/5- ISBA/26/C/18). كما لاحظت أن استخدام الترجمة الشفوية عن بعد قد أضحى الآن أمراً شائعاً، بما في ذلك في الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك، فضلاً عن منظمات دولية أخرى. وقد أظهرت التجربة أن الترجمة الشفوية عن بعد تؤدي وظيفتها بشكل جيد. ونظراً للوفورات الكبيرة في التكاليف التي ينطوي عليها استخدام الترجمة الشفوية عن بعد، وإذ تشير اللجنة إلى أنها قد أوصت في السابق باستخدامها، رأت أنه لا يوجد مبرر لزيادة تأجيل التنفيذ الكامل لهذا التدبير الرامي إلى تحقيق وفورات في التكاليف.

29 - ولاحظت اللجنة أن الأمين العام أعاد تنظيم الميزانية البرنامجية لكي تعكس الأولويات المحددة في خطة العمل الرفيعة المستوى، بما في ذلك نتائج حلقة العمل المعنية بتنمية القدرات والموارد وتقييم الاحتياجات، التي عقدت في كينغستون في شباط/فبراير 2020، والتوصيات الواردة في ISBA/26/A/7 و ISBA/26/A/12.

30 - وفيما يتعلق بالمؤسسة، أوضحت الأمانة أن التكاليف المقترحة في الجدول 10 من الوثيقة ISBA/26/A/5-ISBA/26/C/18 كانت إرشادية فقط، وقد أعدت في ضوء التوصية المقدمة إلى المجلس من اللجنة القانونية والتقنية فيما يتعلق بتسيير أعمال المؤسسة (انظر ISBA/26/C/12، الفقرة 41). وقدرت التكلفة الإجمالية بمبلغ 637 320 دولاراً خلال الفترة المالية. وردا على الأسئلة المطروحة، ذكرت الأمانة أنه يمكن تحقيق وفورات في التكاليف قدرها 40 000 دولار سنوياً عن طريق تعديل رتبة المدير العام المؤقت من مد-1 إلى ف-5، ولكن ذلك قرار يتعين على المجلس اتخاذه. ويمكن أيضاً تحقيق وفورات في التكاليف عند السفر إذا لزم الأمر.

31 - وبعد مزيد من النظر، ومع مراعاة أن التأخير في جدول الاجتماعات يعني أن المجلس لن تتاح له فرصة النظر في توصية اللجنة القانونية والتقنية فيما يخص المؤسسة حتى عام 2021، قررت اللجنة العودة إلى هذه المسألة في جلساتها التي ستعقد في عام 2021، مع مراعاة أي توصية للمجلس. وجرى توضيح أن الاعتماد المالي المخصص للمؤسسة لا يزال غير مدرج في الميزانية المقترحة.

32 - وعقب المناقشة، قدم الأمين العام اقتراحاً منقحاً إلى اللجنة (ISBA/26/A/5/Add.1) يعكس تخفيضاً في تكاليف الترجمة الشفوية قدره 390 000 دولار، وإرجاء إحدى الوظائف الجديدة المطلوبة، وتحقيق وفورات إضافية في تكاليف الوثائق والميزانية البرنامجية. وقررت اللجنة أن توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة للفترة المالية 2021-2022 بمبلغ 20 301 362 دولاراً كما هو مبين في الوثيقة ISBA/26/A/5/Add.1-ISBA/26/C/18/Add.1. ولوحظ أيضاً أن الوفورات في التكاليف للفترة 2019-2020، التي تقدر بمبلغ 300 000 دولار، سوف تُخصم من المساهمات المستحقة للفترة 2021-2022.

تاسعا - حالة النفقات العامة في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها ومدى تعبير تلك النفقات عن التكاليف التي يتم تكبدها بالفعل وفي الحدود المعقولة

33 - زُودت اللجنة بتقرير عن حالة النفقات العامة في مجالي إدارة عقود الاستكشاف والإشراف عليها ومدى تعبير تلك النفقات عن التكاليف التي يتم تكبدها بالفعل وفي الحدود المعقولة (ISBA/26/FC/3). وقد قُدم التقرير بناءً على طلب اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين بوضع منهجية منقحة لحساب النفقات العامة من شأنها أن تحدد التكلفة الفعلية لإدارة العقود بأسلوب المحاسبة على أساس الاستحقاق. وقدمت الأمانة تحليلاً مقارناً للتكاليف المنطبقة التي جرى تقديرها في السنوات 2013 و 2017 و 2019، فضلاً عن أثر الإيرادات المتأتية من النفقات العامة على الإيرادات العامة للسلطة. وأبلغت الأمانة اللجنة بأن التكلفة الإجمالية لإدارة العقود والإشراف عليها تقدر بمبلغ 2 328 930 دولاراً، وهو ما يعادل، بناءً على وجود 29 عقداً، نفقات عامة قدرها 80 308 دولاراً لكل عقد.

34 - ولاحظت اللجنة أن المنهجية المنقحة شكلت تحسناً بالمقارنة بالمنهجية السابقة، ووفرت أساساً سليماً للمضي قدماً. وطُرحت أسئلة عما إذا وردت أي تعليقات من المتعاقدين وعن الأثر الذي سيبترتب على ذلك في ميزانيات المتعاقدين، التي تقرر بالفعل لعام 2021. وطُلب مزيد من التفاصيل عن حساب تكاليف الموظفين ووظيفة منسق التدريب. واقترح أيضاً أنه يمكن تحقيق وفورات الحجم مع زيادة عدد المتعاقدين. وطُرح سؤال عما إذا كان ينبغي إعادة النظر في رسوم طلبات خطط العمل المتعلقة بالاستكشاف.

35 - وأكدت الأمانة أن التقرير قد نُشر على الموقع الشبكي للسلطة، ومن ثم فقد أصبح متاحاً لكي يستعرضه المتعاقدون وغيرهم من أصحاب المصلحة، على أنه لم يُطلب تقديم أي تعليقات رسمية. واستند حساب تكاليف الموظفين لهذا الغرض إلى مفاهيم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك جميع الخصوم، من قبيل تكاليف المعاشات التقاعدية والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والاستحقاقات الأخرى. وحُسبت التكاليف غير المباشرة على أساس منهجية الأمم المتحدة الشاملة القائمة على نسبة 13 في المائة، والتي تغطي النفقات العامة والمرافق العامة والإيجار وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بتاريخ التنفيذ (المقترح في 1 كانون الثاني/يناير 2021)، أشارت الأمانة إلى أن شواغل مماثلة قد أُثيرت في المجلس، إلا أن المتعاقدين تمكنوا من دفع الرسوم الزائدة عند إصدار الفواتير.

36 - وبيّنت الأمانة كذلك أن زيادة عدد العقود لم تؤد بالضرورة إلى وفورات الحجم. وعلى العكس من ذلك، فإن الزيادة في أعمال الاستكشاف التي يجري الاضطلاع بها زادت بالفعل من الطلبات على الأمانة بسبب الحاجة إلى قيام المتعاقدين بتقديم تقارير أكثر تفصيلاً وشمولاً، بما في ذلك تقييمات الأثر البيئي.

وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في عبء العمل الواقع على عاتق الأمانة، وكذلك اللجنة القانونية والتقنية، التي كان عليها أيضاً أن تثبت أنها قادرة على العمل كهيئة تنظيمية فعالة. وأبرز الأمين العام أن التقرير المقدم يستند إلى تقديرات التكاليف الفعلية. وهذا يعني أنه إذا أبقى على النفقات العامة السنوية عند المستوى الحالي البالغ 60 000 دولار، فإن النتيجة ستكون إما زيادة في الإنفاق عن المعتمد في الميزانية، أو سيتعين على الدول الأعضاء أن تقدم إعانة للأنشطة المتصلة بالمتعاقدين عن طريق زيادة الأنصبة المقررة. ومن المهم إبقاء مستوى الدخل المتأتي من المتعاقدين عند نسبة حوالي 20 في المائة من الميزانية إذا ما كان لا بد من احترام مبدأ استرداد التكاليف. وأشارت الأمانة إلى إمكانية إعادة النظر في مستوى رسوم الطلبات في المستقبل.

37 - وقررت اللجنة أن توصي بزيادة النفقات العامة السنوية إلى 80 000 دولار اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021.

عاشر - تكاليف مشاركة المراقبين في اجتماعات السلطة الدولية لقاع البحار

38 - زُوِّدت اللجنة بمعلومات عن الممارسات المتبعة في منظمات أخرى فيما يتعلق بتكاليف مشاركة المراقبين في الاجتماعات، وذلك تمشياً مع طلبها المقدم في دورتها الخامسة والعشرين. وأحاطت اللجنة علماً بمختلف الخيارات المعروضة عليها في سياق الدول غير الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية.

39 - وأثناء المناقشات، أيد الأعضاء من حيث المبدأ الفكرة القائلة بضرورة مساهمة الدول غير الأعضاء في تكاليف المشاركة، ولكنهم أشاروا إلى أن أياً من المنهجين المقترحتين (فرض أنصبة مقررمة بمعدل 50 في المائة أو مبلغ مقطوع استناداً إلى الحد الأدنى لمعدل الأنصبة المقررة) لا يوفر أي طريقة عملية للمضي قدماً. وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، طُرحت أسئلة بشأن كيفية التمييز بين المنظمات غير الحكومية "الكبيرة" والمنظمات غير الحكومية "الصغيرة"، ولوحظ أن القواعد الحالية المتعلقة بمركز المراقب لا تتطلب إقرارات مالية من أي منهما. واعتُبر أن فرض رسوم المشاركة على المنظمات الحكومية الدولية يؤدي إلى نتائج عكسية. وقررت اللجنة إبقاء المسألة قيد النظر في اجتماعها المقبل.

حادي عشر - تقرير عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية

40 - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية، في قرارها ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1 المتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للسلطة للفترة 2019-2023، أعربت عن التزامها بتعزيز ممارسات العمل الحالية للسلطة، وبناء على ذلك، دعت أعضاء السلطة والمراقبين، وكذلك أجهزة السلطة، إلى دعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية وخطة العمل الرفيعة المستوى باستمرار.

41 - وأشارت اللجنة إلى أنه بالنسبة للفترة المشمولة بالتقرير 2019-2020، أسندت إلى الجمعية بعض المسؤوليات عن 10 إجراءات رفيعة المستوى و 13 من النواتج المرتبطة بها، على النحو الوارد في المرفق الثاني للقرار ISBA/25/A/15 و ISBA/25/A/15/Corr.1. وفي إحدى الحالات، لم يعين أي ناتج محدد، ولذلك تناول الإبلاغ تحديداً الإجراء الرفيع المستوى محل الاهتمام (انظر الإجراء الرفيع المستوى 1-7). وبناء على ذلك، بلغ مجموع عدد البنود المحددة لأغراض هذا الإبلاغ 14 بنداً.

42 - وقد حُدِّدَت اللجنة بوصفها "الجهاز المسؤول" عن اثنين من النواتج، و "الجهاز المشارك" في إنجاز 11 ناتجا آخر، و "الجهاز المنسق" لناتج واحد. ولبيان مختلف حالات الإنجاز، لا سيما في ضوء تكرر بعض النواتج، تم تحديد فئتين فرعيتين مختلفتين من حالة التقدم. وتتعلق إحدى الفئتين الفرعيتين بالطابع الجاري لبعض النواتج، وهو ما يفهم منه أنها تتطلب اهتماماً وتعديلاً مستمرين. أما الفئة الفرعية الأخرى فتتعلق بوجود حالات كان من المقرر فيها الإبلاغ عن الناتج في ضوء فترة إبلاغ محددة أو إجراء محدد، ومن ثم أشير إلى حالة الإنجاز بعبارة "أنجز".

43 - وفي أيار/مايو 2020، كان قد تم إنجاز 12 (86 في المائة) من الإجراءات والنواتج الرفيعة المستوى المسندة، بينما كان اثنان منها (14 في المائة) لا يزالان قيد الإنجاز. وقد أُنجِزَت جميع النواتج المسندة فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير في إطار التوجه الاستراتيجي 2 ("تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة"). وترد معلومات إضافية في المرفق الثاني لهذا التقرير، وقد قامت الأمانة بتجميع تفاصيل العمل المضطلع به بشأن جميع النواتج، وهي ترد في المرفق الثالث، ويمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي www.isa.org.jm/node/19788.

ثاني عشر - توصيات اللجنة المالية

44 - بناء على ما تقدّم، توصي اللجنة مجلس السلطة وجمعيتها بما يلي:

- (أ) الموافقة على ميزانية الفترة المالية 2021-2022 بمبلغ 20 301 362 دولاراً، على نحو ما اقترحه وعذله الأمين العام (انظر [ISBA/26/A/5/Add.1-ISBA/26/C/18/Add.1](http://www.isa.org.jm/node/19788))؛
- (ب) الإذن للأمين العام بأن يضع جدول الأنصبة المقررة لعامي 2020 و 2021 بالاستناد إلى الجدول المستخدم في إعداد الميزانية العادية للأمم المتحدة للأعوام 2019 إلى 2021، مع مراعاة أن يكون الحد الأقصى لمعدّل الأنصبة المقررة 22 في المائة والحد الأدنى 0,01 في المائة؛
- (ج) الإذن للأمين العام، في كل من عامي 2021 و 2022، بأن ينقل فيما بين أبواب الاعتمادات وأبوابها الفرعية والبرامج نسبة تصل إلى 20 في المائة من مبلغ كل باب وباب فرعي وبرنامج؛
- (د) حتّى أعضاء السلطة على سداد الأنصبة المقررة عليهم في الميزانية في أقرب وقت ممكن وفي الموعد المقرّر وبالكامل؛
- (هـ) ملاحظة بقلق تزايد مبالغ المساهمات غير المسددة، ومناشدة أعضاء السلطة مرة أخرى أن يسدّوا في أقرب وقت ممكن مساهماتهم غير المسددة من السنوات السابقة لميزانية السلطة، والطلب إلى الأمين العام أن يواصل، في إطار سلطته التقديرية، بذل جهوده لتحصيل تلك المبالغ؛
- (و) حتّى الأعضاء والجهات المانحة المحتملة الأخرى على تقديم تبرعات إلى صندوق الهبات وصندوق التبرعات الاستئماني التابعين للسلطة؛
- (ز) الإعراب عن بالغ القلق إزاء استنفاد رصيد صندوق التبرعات الاستئماني المنشأ بغرض تسديد تكلفة اشتراك أعضاء اللجنة القانونية والتقنية من البلدان النامية وأعضاء اللجنة المالية من البلدان النامية في اجتماعات اللجنة القانونية والتقنية واللجنة المالية؛

(ح) زيادة النفقات العامة السنوية لتبلغ 80 000 دولار، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021،
وتوصية المجلس باعتماد مشروع المقرر الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير؛

(ط) تنفيذ خدمات الترجمة الشفوية عن بعد لفائدة جميع اجتماعات أجهزة السلطة.

المرفق الأول

مشروع مقرر لمجلس السلطة الدولية لقاع البحار بشأن النفقات العامة السنوية المشار إليها في البند 5-10 من الشروط النموذجية لعقود الاستكشاف

إن مجلس السلطة الدولية لقاع البحار،

إنه يأخذ في اعتباره التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المالية للسلطة الدولية لقاع البحار،

يقرر زيادة النفقات العامة السنوية المشار إليها في البند 5-10 من الشروط النموذجية لعقود

الاستكشاف من 60 000 دولار إلى 80 000 دولار، اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021.

حالة إنجاز الإجراءات الرفيعة المستوى والنواتج المرتبطة بها المسندة إلى اللجنة المالية
للفترة المشمولة بالتقرير 2019-2020

التوجهات الاستراتيجية	عدد البنود ذات الصلة بالإبلاغ	أنجز			حالة الإنجاز
		جارٍ	تحقق	قيد الإنجاز	
1 - أداء دور السلطة في سياق عالمي	-	-	-	-	لا ينطبق
2 - تعزيز الإطار التنظيمي للأنشطة في المنطقة	1	1	-	-	100 في المائة
3 - حماية البيئة البحرية	-	-	-	-	لا ينطبق
4 - تعزيز إجراء البحث العلمي البحري في المنطقة وتشجيعه	-	-	-	-	لا ينطبق
5 - بناء قدرات الدول النامية	-	-	-	-	لا ينطبق
6 - ضمان المشاركة المتكاملة تكاملاً تاماً للدول النامية	-	-	-	-	لا ينطبق
7 - ضمان التقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية	2	-	-	-	50 في المائة
8 - تحسين الأداء التنظيمي للسلطة	11	6	4	1	91 في المائة
9 - الالتزام بالشفافية	-	-	-	-	لا ينطبق
المجموع	14	7	5	2	86 في المائة